



الاتحاد التعاونى العربى



منظمة العمل العربية

الندوة القومية حول

" دور التعاونيات فى الحد من عمالة الاطفال "

8 - 10 سبتمبر 2012

القاهرة -

التعاونيات و التنمية نحو نظرة أرحب للدور التتموى للتعاونيات فى ظل المتغيرات الاقتصادية

ا.د. محمود منصور عبد الفتاح
استاذ الاقتصاد الزراعى- جامعة الازهر
الامين العام للاتحاد التعاونى العربى

سبتمبر 2012

المحتويات

- تقديم

1- الدور التنموي والمسئولية الاجتماعية للتعاونيات

1-1- الدور التنموي المباشر للتعاونيات.

1-2- نحو فهم ارحب للدور التنموي للتعاونيات.

2- العقبات التي تواجه تحقيق المسئولية الاجتماعية للتعاونيات .

3- نحو برنامج للاصلاح التعاوني.

1- الدور التنموي و المسؤولية الاجتماعية للتعاونيات:

1-1 الدور التنموي المباشر للتعاونيات

تزخر أدبيات التنمية والتعاون بالعديد من الدراسات والبحوث حول الدور الذي يمكن أن تؤديه التعاونيات بمختلف صورها في تحقيق العديد من أهداف البرامج التنموية، بل ترصد هذه الدراسات نتائج العديد من التجارب التنموية الناجحة والتي تم فيها الاستعانة بالمدخل التعاوني في التنمية، وفي الحقيقة فإن استعراض كافة أهداف ومحاو العمليات التنموية من جانب ومبادئ العمل التعاوني من جانب آخر يبرهن على تلاقيها وعلى ضخامة حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه التعاونيات في تحقيقها على الاخص في الدول النامية ومن بينها دولنا العربية فالتعاونيات يمكنها القيام بالمهام التالية:

- خلق الوسائل المادية والمالية التي يمكن عن طريقها المساهمة في انجاز البرامج الاستثمارية للمجتمع وذلك من خلال تجميع مساهمات الأعضاء سواء كانت مساهمات نقدية أو عينية تمثل أصولا انتاجية أو حتى في صورة قوة عمل أو معرفة فنية.

- توسيع طاقة السوق الداخلي من خلال ما تحدثه من زيادة للدخول والسلع عن مساهمتها الفعالة في تحقيق زيادة حقيقية للدخول وزيادة حقيقية في الانتاج.

- يمكن للتعاونيات ان تقوم بأدوار فعالة في مجالات بعينها مثل مجالات التنمية الزراعية والريفية وتحديث الزراعة على وجه الخصوص لمناسبة الروح التعاونية لطبيعة الفلاحين في معظم الدول. وكذلك في حل مشكلة الاسكان وتوزيع السلع الاستهلاكية في المناطق النائية.

- يمكن للتعاونيات ان تنجز مهام عديدة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي الى جانب مهامها الاقتصادية فعن طريقها يمكن أن تنتشر بين الناس الافكار الحديثة المتطورة ويتعودوا على ممارسة الديمقراطية والاهتمام بالبيئة وتحقيق جوانب متعددة للتنمية البشرية.

- يمكن للتعاونيات أن تكون الاداة الفعالة للتغلب على مشاكل شرائح اجتماعية كثيرة في المجتمع كالمعاقين والمرأة، وكوسيلة لدمجهم في الحياة الاجتماعية وتعظيم الاستفادة من جهودهم.

من هذا الاستعراض لملائمة التعاونيات كوعاء ومدخل للعمليات التنموية نرى ان التعاون يمكن ان يكون عاملا مهما للتطوير وطريقا يمهد النمو الاجتماعي - الاقتصادي في الدول النامية لما يمكن أن يؤدي في مجال تطوير القوى الانتاجية وتسييد انماط أكثر تطورا من العلاقات الانتاجية في هذه الدول.

ويتيح تعدد الأنشطة والمجالات التي تعمل فيها التعاونيات امكانيات واسعة للمساهمة في الاداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع.

فالجمعيات التعاونية الاستهلاكية .. تعمل على توفير السلع المختلفة لأعضائها بأفضل أسلوب وأقل تكلفة وأرقى نوعية ، ويرجع نجاحها في ذلك إلى أسلوبها التعاوني وتجنبها للوسطاء مما يمثل في فائدة مباشرة لأعضائها وفائدة غير مباشرة للمجتمع وذلك من خلال انتشارها الجغرافي والنوعي والمهني .. وهنا تجدر ملاحظة النجاح الكبير الذي تلاقيه هذه النوعية من التعاونيات في التجمعات العمالية وبصورة خاصة في المناطق النائية.

والتعاونيات الزراعية .. تتولى عمليات توريد وسائل الانتاج اللازمة لأعضائها بالإضافة إلى خدمات التمويل والتسليف والإرشاد والتأمين ثم تتولى أيضا عمليات تسويق المنتجات الزراعية التعاونية.

والجمعيات التعاونية الاسكانية .. تسعى بالدرجة الأولى إلى توفير مساكن تعاونية ملائمة ومنخفضة التكلفة لذوى الدخل المنخفضة والمتوسطة من أبناء المجتمع وهي بالتالى تساهم مباشرة في تنمية المجتمع عن طريق توفير عامل الإستقرار النفسى لأعضائها مما يدفعهم إلى أن يكونوا عناصر صالحة ومنتجة في المجتمع.

أما التعاونيات الحرفية .. فهي تعمل على تجميع الحرفيين - والعمال - في تنظيمات تعاونية حيث تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج وتنظيم العمليات الانتاجية والمساعدة على تهيئة الظروف الانتاجية الجيدة والحفاظ على حقوق العمال الحرفيين ، ثم تتولى تسويق منتجات الأعضاء بالطرق المختلفة ، ولا شك أن هذه التعاونيات قامت - وتقوم - بدور هام في رفع مستوى معيشة أعضائها وتنمية قدراتهم - عن طريق توفير المواد الأولية بأفضل سعر وبأسلوب - الشراء الجماعى - ثم تسويق الانتاج الحرفى بدون اللجوء إلى الوسطاء من خلال عديد من الأساليب من أهمها التعاون بينها وبين التعاونيات الاستهلاكية.

ثم أن هناك العديد من أنواع التعاونيات الخدمية .. والتي تهتم بعمليات التنمية من خلال تقديم الخدمات المختلفة كالتعاونيات المدرسية والخدمات الطبية والصيدلية والسياحية والتأمين ودور الحضانه ودور المسنين والنقل والمواصلات ورعاية المعوقين هذا بالإضافة إلى جمعيات التنمية الريفية المتكاملة. ان القيمة الاجتماعية للتعاونيات ودورها في التنمية تتضح من الاغراض القريبة والطويلة الأجل. فهي تنظم الافراد وتوحدهم في كيان مترابط ذات اهداف محددة. يدرك مشاكله ويعمل على حلها.. ويدرك مصالحه ويعمل على تحقيقها والدفاع عنها. وهي بذلك قادرة على تنقية المجتمع من عناصر الاستغلال والسماسة والوساطة، كما انها تعنى بالمواطن وصحته ومسكنه وتنقى الريف من اسباب التخلف بما تدخله فيه من وحدات محو الامية والنوادي والعناية بالطفولة والامومة وكبار السن كل ذلك عن طريق احداث واساليب ومشروعات تقوم بها الجمعية التعاونية معتمدة على اعضائها ومواردها الذاتية بالدرجة الأولى.⁽¹⁾

(1) الحركة التعاونية في الخليج العربى - الواقع والآفاق - سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (12) - 1988

وإذا كانت التنمية ما هي الا التغيير الاجتماعي - الاقتصادي الذى يستهدف زيادة مستويات الرخاء الاقتصادى والرفاء الاجتماعى والرضاء النفسى لسكان المجتمع على مر الزمن، بما يصبح التعاون - بصفته أحد صيغ التغيير الاجتماعى - وسيلة لتحقيق التنمية. والتغيرات المطلوب احداثها لتحقيق تلك التنمية المتواصلة بها والتعجيل بحدوثها. ويمكن تلخيص اهم التغيرات الهيكلية التى يحدثها انتشار التعاونيات في المجتمعات العربية بصورة عامة فيما يلى:

- اعادة تكوين الوحدات الانتاجية الصغيرة في وحدات أكبر (الأمر الذى يؤدي الى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب ساعاتها من الساعات المثلى مما يمكنها من الاستفادة من وفورات السعة).
 - انشاء وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع مصادر الطلب والعرض ذات التأثير الفردى غير المحسوس لتصبح ذات فعالية تمكنها من التصدى للقوى الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في أسواق السلع الأولية أو الوسيطة أو النهائية.
 - انشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المنتجين والحرفيين من استخدام اساليب ومدخلات انتاجية جديدة لم تكن متاحة من قبل.
 - انشاء وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع الامكانيات التمويلية لصغار المنتجين والحرفيين وفتح آفاق جديدة لمصادر تمويلية أخرى.
 - انشاء وحدات اقتصادية جديدة - اجتماعية جديدة تعمل على توفير متطلبات التفاوض الجماعى للعمال وتحقيق مصالحهم.
 - انشاء بنية اقتصادية اجتماعية ضخمة هو البنية التعاونية بدءا بالتعاونيات وانتهاء بالاتحاد التعاونى العام.
- هذا ويصاحب هذه التغيرات الهيكلية تغيرات وظيفية اساسية يمكن اجمال أهمها فيما يلى:
- تنظيم القوى الاقتصادية العاملة في اسواق السلع الاولية والوسيطة والنهائية بالشكل الذى يقلل من احتمالات ظهور وسيادة القوى الاحتكارية.
 - تنظيم جزء كبير من القوى المؤثرة في الانتاج والخدمات بالشكل الذى يرفع مستوى كفاءتها الاقتصادية بصورة خاصة.
 - خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب العمالة الزائدة والمساهمة في القضاء على مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.
 - ازدياد التعامل مع المصارف وزيادة سرعة حركة النقود.
 - ازدياد مقدرة الاعضاء التعاونيين (منتجين أو مستهلكين) على ادارة وحدات اقتصادية أكبر.
 - تسهيل مهام الجهات الادارية فيما يتعلق بالخدمات التى تقدمها الدولة للتعاونيات - ان وجدت - مثل الارشاد والتعليم والتدريب وتنظيم الاسواق وكافة أنواع دعم عملية التنمية.

- ارتفاع المستوى الثقافى لاعضاء التعاونيات.
- تنظيم الأعضاء... وتشجيع قواهم في كيان مترابط ذو أهداف محددة يدرك مشاكله ويمكنه العمل على تنقية المجتمع بصورة عامة - والمجتمع الريفي والعمالي بصورة خاصة - من أسباب التخلف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وذلك عن طريق تعميق الديمقراطية وزيادة المشاركة الجماهيرية.
- تحسين الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات التي يتم في ظلها النشاط التعاونى بكافة أشكاله وانواعه يتبين مما سبق أن هذه التغيرات الهيكلية والوظيفية التي ينطوى عليها التغير الاجتماعى الناتج عن انتشار التعاون في المجتمع مواتية لعملية التنمية ويمكن للدولة - في ظروف محددة - أن تستعين بالنظام التعاونى كقنوات اتصال متعددة الاتجاهات يتم من خلالها اعداد السياسات والخطط التنموية وتوجيه الأعضاء والجمعيات نحو تنفيذها. وعلى ذلك فإنه يمكن النظر للتعاون ليس فقط كعامل مساعد على التنمية المتكاملة والتعجيل بحدوثها بل وايضا كأسلوب فعال من اساليب تلك التنمية، واكثر من ذلك فانه يمكن القول ان التعاون يكاد يكون شرطا من الشروط الضامنة لحدوث التنمية، يرجع ذلك الى ان تحقيق اهداف التنمية في الرخاء الاقتصادى والرفاة الاجتماعى والرضاء النفسى تتطلب بالضرورة عدالة توزيع ثمار تلك التنمية وكما هو معروف فان مبادئ التعاون تساعد على عدالة توزيع تلك الثمار.

من هذا الاستعراض للدور التنموى المباشر للتعاونيات يتبين كيف ان هناك تركيزا على تناول افضليات ترتكز على طبيعة النشاط اليومى للتعاونى و الوظائف المباشرة التي تؤديها.

وفى الجزء التالى سوف نتعرض لفهم ارحب لهذا الدور يعتمد على تناول الاقتصاد المؤسسى لمفهوم العمل الجماعى والتعاونى وطبيعة الدور الذى تؤدية التعاونيات كجزء من منظومة اشمل للعمل الاجتماعى و الاقتصادى.

1-2- نحو فهم ارحب للمسئولية الاجتماعية للتعاونيات

تركز معظم الأدبيات المهتمة بموضوع التعاونيات والدور الذي يمكن ان تقوم به في التطوير الأقتصادي والإجتماعى للمجتمع علي مجموعة من الافضليات المباشرة التي تستخلص من واقع المهام اليومية للتعاونيات دون ما الأهتمام بأفضليات أخرى أكثر رحابة تجسد حقيقة التعاونيات والفهم الأعمق لها كواحدة من أهم أشكال العمل الجماعى الذي هو نقيض الفردانية والذاتية والتي بدورها هي أساس سلوك الجشع ومحاولة السيطرة والأحتكار وتجاهل مصالح الآخرين (افراد أو مجتمعات) .

ان الفهم الارحب لدور التعاونيات يقودنا الي الحديث عن مهام أكثر رحابة وشمولا للتعاونيات فهناك دور التعاونيات في تحقيق الإستدامة الإقتصادية والاجتماعية والمجتمعية بشكل عام , وهناك دور التعاونيات في إحداث تماسك في بنية المجتمعات من خلال علاقتها التفاعلية مع كل مكونات الأسواق الأقتصادية والاجتماعية في المجتمع وهناك دور التعاونيات في مساندة الأسواق والتغلب علي نتائج فشلها وخاصة في السنوات الأخيرة التي تميزت بسيطره تيار الليبرالية الجامحة ونحن نزع من دراسة المسئوليات الاجتماعية للتعاونيات من هذا المنظور لا زالت في حاجة لمزيد من التفات الباحثين المهتمين بموضوع التعاونيات ونحن نزع ايضا ان هذا الفهم للتعاونيات كأحد أشكال العمل الجماعي سوف يقودنا من خلال منهجية إقتصاد المؤسسات للتعرف علي الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلي قصور العمل التعاوني- الجماعي - عن تحقيق أهدافه ومن ثم نفتح أمامنا الأبواب لمقولات الإقتصاد المؤسسي والأعتداع عليها في ابتكار حلول وأدوات جديدة تساعد التعاونيات علي تحقيق أغراضها .

وسوف نحاول في هذا الجزء القاء الضوء حول هذه الجوانب في مهام التعاونيات وبالذات في دول مجلس تعاون الخليج.

1-2-1 التعاونيات واستدامة الموارد:

تعنى التنمية المستدامة فى أحد أوجهها النجاح فى إدارة ثلاث أنواع من رأس المال: رأس المال الإقتصادى ، رأس المال الطبيعى ، رأس المال الاجتماعى ويكمن نجاح التنمية المستدامة فى الإستخدام الأمثل لكل نوع من هذه الأنواع بما يضمن الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وفى نفس الوقت تحقيق تحسن فى تحقيق الأهداف الوطنية للجيل الحاضر وعادة ما تقف العديد من العقبات أمام تحقيق هذه المعادلة ، تلك العقبات المترتبة على أن لكل نمط من أنماط رأس المال وظائف متعددة وتتخذ طبيعتها من الطبيعة الكمية والكيفية لهذه الأنماط وعلاقتها مع بعضها البعض علاوة على علاقتها بباقي مكونات النسق الإقتصادى الاجتماعى

ويؤدى غياب الآليه المناسبه لتحقيق الاستدامه فى إستغلال هذه الأنواع عن رأس المال الى تآكل رأس المال الطبيعى وتعرضه للتدهور والنضوب بما يؤدى بالمجتمع إلى دفع ثمن غال لذلك على الرغم من تحقيق البعض لثروات هائلة فى نفس الوقت . كذلك فإن سيادة السياسات الإقتصادية المبنية على فلسفة السوق الحر المطلق تؤدى إلى تآكل رأس المال الإقتصادى نتيجة زيادة النزعات الاحتكارية والنزوع نحو تحقيق أعلى الأرباح فى أقصر وقت بصرف النظر عن ما تعنيه ذلك من تعرض رأس المال الاجتماعى والطبيعى من متاعب أى تحقيق أكبر قدر من الأرباح والفوائض الإقتصادية دون مراعاة أى أبعاد أخرى تتعلق بالأوضاع الإقتصادية والاجتماعية خاصة عدالة التوزيع وتمكين المواطنين من الحصول على نصيب عادل من الثروة الوطنية.

ولذلك فإن الفكر التعاونى والاقتصادى يربط بين ثلاثة جوانب للإستدامة تتصل مباشرة بالأنواع الثلاثة من رأس المال ويرى هذا الفكر أنه كلما كانت درجة النجاح فى تحقيق الاستدامة لهذه الموارد الثلاثة أعلى فإن التنمية المستدامة تصبح واقعا فى المجتمع.

ففى غمار عملية التنمية يحدث تداخل بين السياسات المختلفة المتعلقة بالتعامل مع الأنواع الثلاثة المشار إليها من رؤوس الأموال ، وتحقيق الاستدامة بغرض أن يكون هذا التداخل على نحو يحقق العدالة حينما تتقاطع السياسات الاقتصادية مع البيئة فعوائد التنمية يجب أن توزع بعدالة بين المستفيدين والمشاركين فى عملية التنمية ، كما أن السياسات الاقتصادية يجب أن لا تنطوى على تهديد للبيئة يؤدى لاستنزافها وتدهورها بما يعوق استدامتها ، إن كلا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية البيئية يجب أن تكون ذات فائدة للجميع وأن لا تعطل الحفاظ على البيئة وتمنع استدامتها وعموما فإن مفهوم الاستدامة يتحقق حينما تتقاطع وتنسق السياسات الاقتصادية مع البيئة الاجتماعية مع بعضهم البعض.

ويرى البعض⁽²⁾ أن مفهوم الاستدامة بالمعنى السابق ذا صلة وثيقة بالمنظومه التعاونية، ويمكن هنا الإشارة الى الاعتبارات التالية:

- فوجود شبكه من التعاونيات الزراعية على سبيل المثال فى المناطق الريفية بما تقدمه من خدمات تمويلية وتسويقية وإرشادية وغيرها من الخدمات الزراعية يساعد هذا على ترشيد وحسن استخدام الأنواع المختلفه من رأس المال.
- فالعمل الجماعى الذى ينطوى عليه نشاط التعاونية ينمى روح المسئولية الجماعية عن رأس المال الطبيعى ويرشد استخدامه ويدفع المنتجين للحفاظ عليه بل وتطويره وتحسينه.
- كذلك فإن وجود التعاونيات بما ينطوى عليه من جهد خاص فى مجال التنمية البشرية وما تحرص عليه التعاونيات من برامج للتعليم والتدريب والتثقيف يؤدى إلى رفع القدرات المهنية للمنتجين الفقراء وتساعدهم على تحسين أحوالهم المعيشية هم وأسرههم.
- كذلك فإن وجود التعاونيات تساعد على تحقيق السعر العادل للسلع والخدمات وتنقى الأسواق من النزعات الاحتكارية وشره الاستغلال.

(2) دكتور أشرف عبد اللاهى – التعاونيات الزراعية فى مصر – مركز الأرض لحقوق الإنسان – مارس 2010

ذلك كله علاوة على ما تقدم التعاونيات لمجتمعها من أفكار حديثة تتعلق بالحكم الصالح والديمقراطية والحفاظ على الحقوق ، بالإضافة إلى فرص العمل والمحافظة على البيئة وإطالة استخدام الموارد.

1-2-2 التعاون والأنساق الاجتماعية الأخرى (علاقة التأثير والتأثر) :

التعاونيات بطبيعة أهدافها وأنشطتها وأليات العمل بها هي جزء هام من النسيج الاجتماعي الذي تعمل فيه، وتاريخيا فإن الارتباط بين التعاون والمنظمات المهنية و العمالية كان واستمر عضويا وقويا فكلا النوعين من مؤسسات المجتمع نشأ في ظروف متشابهة صاحبت النمو المبكر للرأسمالية في العديد من الدول الأوروبية، ومع ازدهار الحركة التعاونية وثبوت حيوية الفكرة التعاونية وما إستطاعت المنظمات التعاونية أن تحقق من مكانة مرموقة في العمل الوطني في مختلف محاوره الإنتاجية والخدمية فان علاقات تكاملية عديدة قد قامت بين تلك المنظمات ومختلف منظمات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى السياسي في العديد من المجتمعات.

إن النجاح الاقتصادي للتعاونيات سيظل مرهونا إلى حد كبير بطبيعة المناخ الاقتصادي- الاجتماعي الذي تعمل فيه وأن متانة وقوة العلاقة بين التعاونيات وعناصر البيئة الاقتصادية- الاجتماعية- الثقافية هي شرط أساسي لنجاح التعاونيات ، وفي هذا الإطار فإنه من ناحية أخرى فإن نجاح التعاونيات هذا يفرض عليها القيام بالكثير من الواجبات الاجتماعية والمزيد من التفاعل مع عناصر البيئة التي تعمل في ظلها وذلك كشرط لتحقيق كفاءتها الاقتصادية .

وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة ابراز العلاقة بين التعاونيات والمؤسسات الانتاجية والخدمية، والتعاونيات ومؤسسات الدولة، التعاون ومنظمات رجال الأعمال وغيرها من المؤسسات والمنظمات ذات الصلة بالعمل العام.

1- التعاونيات والمنظمات النقابية العمالية والمهنية :

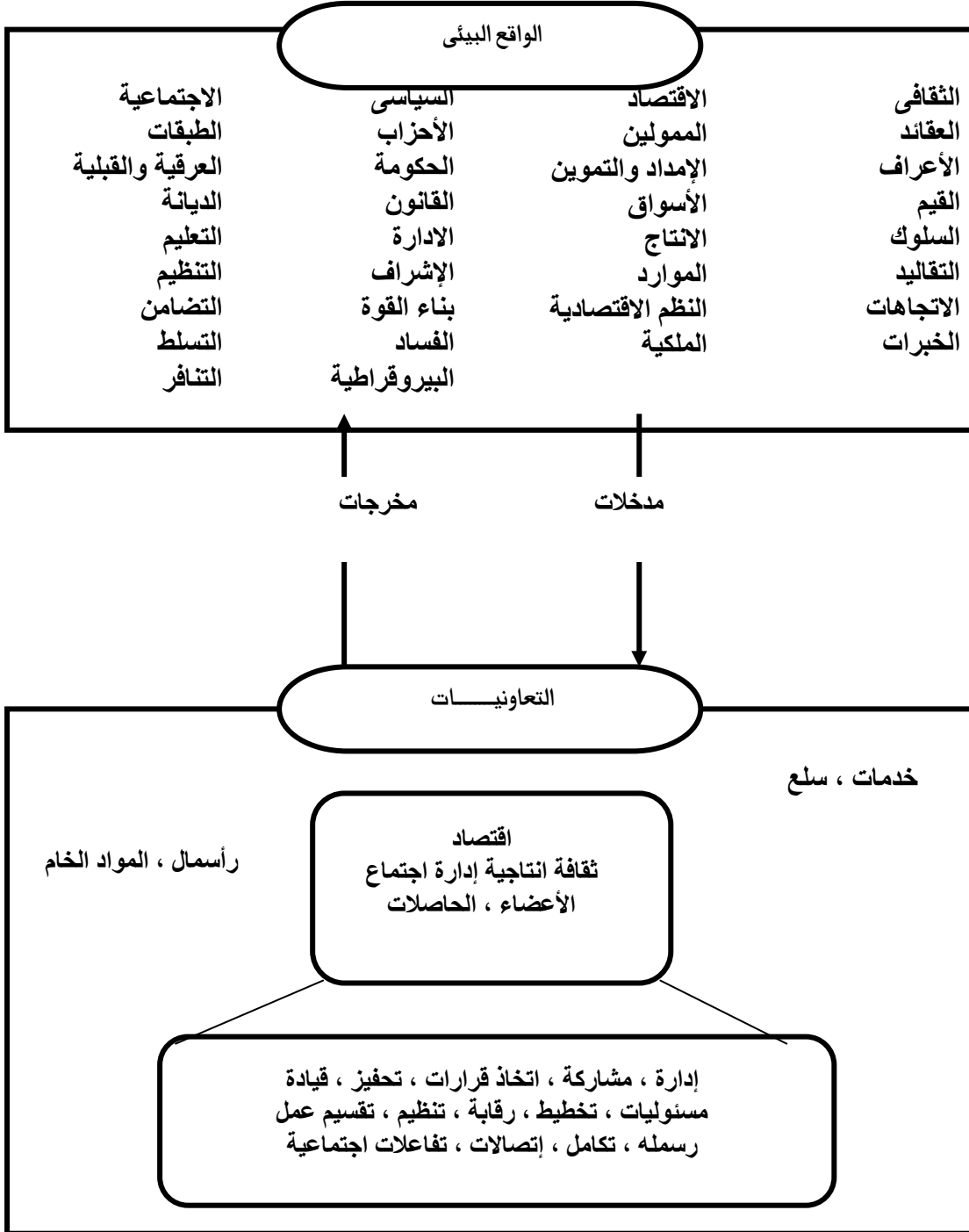
ترتبط التعاونيات والمنظمات النقابية العمالية المهنيه بعلاقات عضوية قوية أساسها تعدد مصادر الارتباط وأوجهه بين الحركتين: فمن الناحية التاريخية تلازمت النشأة التاريخية لكلا التنظيمين كرد فعل للشروع التي ولدها النظام الرأسمالي البارغ في منتصف القرن التاسع عشر ان كلا الحركتين قد نشأت كاستجابة فطرية وضرورية لنفس الشرائح الاجتماعية الجديدة في ذلك الوقت وكوسيلة وأداة في أيدي هذه الشرائح لمواجهة تغيرات شاملة وعميقة عصفت بالمجتمعات الأوروبية على كافة محاور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وطالت مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، ووضعت أسسا جديدة لتنظيم الانتاج والتوزيع لكل من الثروة والسلطة في المجتمع، فكان من الطبيعي لهذه الشرائح الاجتماعية التي استشرعت ضياعا لمصالحها وتدنى شامل لأوضاعها على الخريطة الاجتماعية للمجتمع أن تبتدع منظماتها على الجانب الاقتصادي (التعاونيات) وعلى الجانب السياسي والاجتماعي (النقابات) لكي تستطيع أن تحافظ على بقائها الاجتماعي على محوري الثروة والسلطة.

وليس ما نعيشه اليوم سوى استمرار لماضى قريب في تاريخ الحركتين فانتشار برامج التكيف الهيكلى أو ما اصطلح على ترويجه سياسيا تحت مسمى سياسات الاصلاح الاقتصادى، الى جانب الاستغراق فى تطبيق الليبرالية مفهومها الجامح وما ترتب على هذه البرامج من أضرار بالغة أصابت الخدمات العامة والخدمات الصحية والتعليم ومستويات التشغيل والعمالة نتيجة لتقليص الانفاق الحكومى على هذه الجوانب بالإضافة الى الجوانب الانكماشية في هذه السياسات وقد أثركل هذا سلبيا على العديد من أنشطة التعاونيات وكذلك على مستوى معيشة واستقرار اعداد هائلة من أعضاء النقابات المهنية والعمالية. ويمثل هذا تحديا مشتركا دفع الحركتين فى العديد من البلاد إلى مزيد من التنسيق بينهما تخفيفا للأثار المترتبة على هذه السياسات.

2- التعاونيات ومنظمات الأعمال:

وفي نفس الاطار فربما كانت هذه الأثار من أهم دواعى تدعيم العلاقة بين النظام التعاونى ومنظمات رجال الأعمال وأصحاب الأعمال الأفراد، فأنسب المداخل لتأمين بيئة مناسبة تدفع العمال على الانتاج بكل طاقاتهم والتفرغ لمهامهم الانتاجية من جانب أصحاب الأعمال هى التعاونيات، فتوفير العديد من الخدمات الصحية والتعليمية والتأمينية وتلك المرتبطة بالنقل وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للعمال وغيرها من الخدمات التى تعتبر ضرورية لدعم وتحسين بيئة العمل والتى ينعكس أثرها في النهاية على الانتاج يمكن أن تتم من خلال التنظيمات التعاونية التى يجب على أصحاب الأعمال تشجيع قيامها وتقديم كافة صور الدعم الضرورية لها بل ان التعاونيات في ظل اقتصاديات السوق وبروز العديد من الأشكال الاحتكارية في ظل تحرير الأسعار وتقلص دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية وفتح أبواب الاستيراد والتصدير وغيرها من ملامح السياسات الجديدة يمكن أن تكون الملاذ أمام شرائح واسعة من اصحاب الأعمال لمواجهة الأثار السلبية لهذه السياسات والاجراءات.

شكل (1)
التعاونيات والواقع البيئي



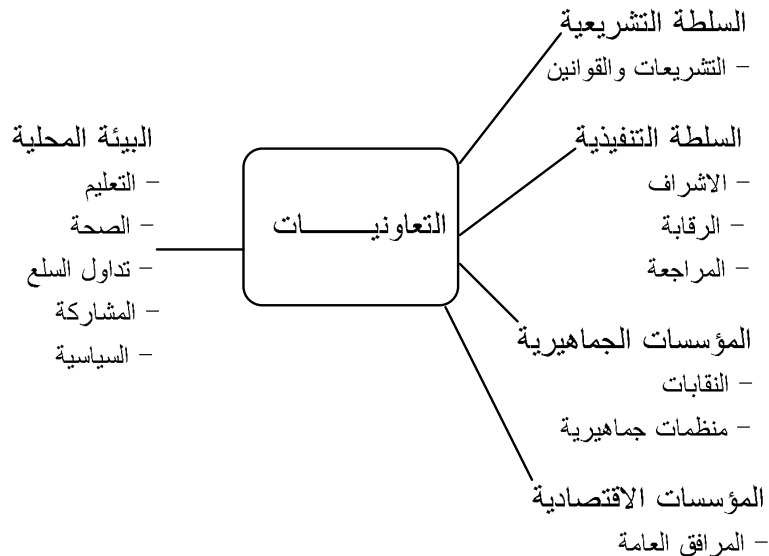
3- التعاون والمكونات الأخرى للنسق البيئي الذي تعمل من خلاله:

تعتبر التعاونيات جزء هام وأساسي من الواقع الذي تعمل من خلاله وهي ترتبط بمختلف مكونات النسق البيئي بعلاقات التأثير والتأثر بمعنى أن مكونات النسق البيئي التي تشكل جوانب الواقع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي تؤثر بشكل مباشر على واقع التعاونيات وتصبغه بصبغة مميزة تميزها عن تلك التي تتواجد في واقع بيئي مختلف، فهي بمثابة المدخلات التي تساهم في تشكيل الطابع الاقتصادي والإداري والتنظيمي والإنتاجي والتكنولوجي للتعاونيات، وتفاعل هذه المدخلات مع مبادئ وأسس العمل التعاوني من جانب آخر يؤدي إلى اصطباغها بطابع أكثر إيجابية وملائمة لأهداف النشاط التعاوني ولتحقيق أغراض النهوض الاجتماعي بشكل عام وهي على هذا تعد نوعا من المخرجات الناتجة عن عملية التفاعل والتعايش بين النظم والممارسات التعاونية وعناصر الواقع البيئي وتؤثر إيجابيا في هذا الواقع وتساعد في دفعه لتحقيق أهدافه في النمو والتطور، ويوضح شكل (1) نسق العلاقات المشار إليها

4- التعاون و المؤسسات الحكومية و الجماهيرية:

من جانب آخر فإن التعاونيات ترتبط بعناصر الإدارة الحكومية والجماهير على المستوى المركزي والمحلي في مجتمعها بعلاقات أساسية تجعل حركتها في ارتباط وثيق وتؤثر وتتأثر بهذه العناصر أيضا. فمن شكل (2) يتضح كيف ترتبط التعاونيات من جانب بروابط قوية مع المؤسسات المركزية الرسمية والجماهيرية. فهي في ارتباط وثيق مع عناصر السلطة التنفيذية وتحديدًا الجهة الإدارية التي تقوم بمهام الإشراف والإشهار والمراجعة والرقابة المالية وترتبط كذلك بمختلف الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية في مجالات الإنتاج والتسويق والتوزيع والإعلان والتأمين والتمويل والتموين. وهي كذلك في ارتباط وثيق بالسلطة التشريعية التي تقنن أوضاع المنظمات التعاونية وتوفر لها الحماية والدعم التشريعيين وهي كذلك في ارتباط وثيق وقوي مع مؤسسات جماهيرية عديدة منها فصائل الحركة النقابية والتعاونية الأخرى، وجمعيات حماية المستهلكين، وأجهزة النقل والتسويق، البنوك والمصدرين والمستوردين وعلاوة على ذلك فإن التعاونيات لديها روابط قوية بمؤسسات ومنظمات البيئة المحلية فهي تساهم في تطوير خدمات التعليم والصحة وغيرها من مؤسسات الخدمات العامة. ومن نافذة القول في هذا المقام الحديث عن العلاقات التي تربط التعاونيات بأعضائها وطبيعة هذه العلاقات وكيف أنها أساسية للتطور على كلا الجانبين.

شكل (2)



ان هذه المكانة التكاملية الطابع التي تتمتع بها التعاونيات في النظام الاقتصادي والاجتماعي وتلك التشكيلة الواسعة من العلاقات الأفقية والرأسية التي تتمتع بها التعاونيات في المجتمع هي التي تعزز دورا مميزا لها في عملية الحوار الاجتماعي وفي مساعدة شرائح عريضة من المواطنين في أي مجتمع على تحقيق ذواتهم في مجالات إنتاجية عديدة على الحصول على الكثير من احتياجاتهم الاستهلاكية والإنتاجية والثقافية والتعليمية والتدريبية. وان كان التعاون يمارس هذه الأدوار بفاعلية واقتدار - رغم العديد من الصعوبات والعقبات - في دول العالم المتقدم على اختلاف نظمه الاقتصادية والاجتماعية فان الحاجة الى قيام التعاون بهذه الأدوار في اطار المجتمعات النامية ومن بينها مجتمعاتنا العربية و الخليجية تبرز بوضوح أكثر، ونتائج النشاط التعاوني في النهوض بالعديد من هذه المجتمعات غير منكورة وانما تسجلها تقارير التنمية العالمية والإقليمية والقطرية وتجسدها انجازات في الواقع المعاش في العديد من هذه الدول بما فيها الكثير من دول عالمنا العربي . ان كل هذه الأنشطة والعلاقات التبادلية و نواتجها ما هي الا وسيلة لزيادة التجانس الاجتماعي ومنع الاستبعاد الاجتماعي الذي قد ينتج عن التوغل في تطبيق آليات السوق الراسمالي.

1-2-3 دور التعاونيات في مساندة السوق والحد من الآثار السلبية المصاحبة لسياسات السوق الحر

تشير دراسات الاقتصاد المؤسسي الي ان الاسواق تفشل في أداء دورها التنموي إذا لم تكن مساندة بمجموعة من المؤسسات الضرورية في المجتمع التي تكون البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المناسبة لنجاح السوق فلا أحد يغفل في ظل اقتصاد السوق أهمية وجود تشريعات مناسبة وعدالة ناجرة وقوى أمن محايدة ومنظمات حديثة تعبر عن مصالح الناس وتراقب أداء المؤسسات الحكومية والجمهيرية الاخرى وتتدخل لتلبية حاجات المواطنين التي يعجز السوق عن توفيرها بالشكل المناسب وبنظرة فاحصة نجد أن التعاونيات تحتل مكانا مرموقا بين هذه المؤسسات التي تساند عمل السوق وتمنع فشله في أداء دوره التنموي .

وهناك العديد من المهام التي يمكن للتعاونيات القيام بها في هذا المجال ومن أهمها :

(1) توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة :

مع التحولات الاقتصادية وازدهار النشاط الاقتصادي الخاص والفردى وبالذات لصغار المستثمرين والحرفيين وأصحاب المهن من الشباب وصغار المنتجين لمختلف السلع والخدمات ومع حداثة الخبرة التي لدى هذه الشرائح بآليات السوق وضعف إمكانياتهم ومحدودية مواردهم فإن تعرض هذه الاستثمارات والموارد المحدودة للمخاطر وارد وبدرجة كبيرة ومن ثم فإن احتمالات الضياع كبيرة ، وهنا نجد أن تنظيم أنشطة هذه الشرائح سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الإمدادات أو غيرها من الأنشطة من خلال التعاونيات يوفر لهذه الأنشطة الآن ضد المخاطرة ومن ثم يحفظ لأصحاب هذه المشروعات رؤوس أموالهم ويوفر لهم الأمان الكافي لممارسة أنشطتهم. بل أن وجود التنظيمات التعاونيات ذاتها قد تكون هي الحافز على

جذب وتجميع مزيد من الأنشطة والاستثمارات وإتاحة الفرصة لتوظيفها في مختلف الأنشطة الانتاجية. ومن هنا فإن التعاونيات من خلال أنشطتها الاستثمارية المختلفة لا توفر فقط الأمان ضد المخاطر السوقية لأموال أعضائها وإنما هي أيضا وسيلة لتجميع المبعثر والمشتت من المدخرات والموارد الصغيرة وتوفير السبل المناسبة لتوظيفها بما يحقق اهداف أعضائها والمجتمع في استخدام موارده.

(2) تحقيق زيادة في الدخل الحقيقية للأعضاء :

تحقق التعاونيات خفضا كبيرا في تكاليف الانتاج والتسويق والتوريد من حيث أنها تعمل لحساب أعضائها. وفي ظل سياسات إعادة الهيكلة فإن تكاليف هذه الأنشطة تزداد إرتفاعا وبدرجة كبيرة للغاية إذ تنهار العلاقات السوقية القائمة المصحوبة برقابة وتوجيه الدولة وتبرز علاقات جديدة على السطح وفي ظل هذه العلاقات الجديدة تصبح ممارسة هذه الأنشطة أكثر تكلفة بسبب نقص المعلومات الخاصة بالسوق وتدنى الثقة المتبادلة ، وفي ظل هذه الظروف تصبح المنظمات التي تنجح في تخفيض تكاليف ممارسة أعمالها أكثر قدرة على المنافسة بدرجة متزايدة ، وكما هو معلوم فإنه في إطار التعاونيات فإن الأعمال والأنشطة تمارس من الأعضاء لحساب أنفسهم وبالتالي فالإمكانية تكون متوفرة بصورة أكبر لتحقيق وفورات أو خفض في تكاليف الانتاج مما يعطى لوحدات الأعمال التعاونية أفضلية تجاه الأشكال الأخرى من وحدات الأعمال، وبهذا تبرز أفضلية الشكل التعاوني في مواجهة أحد الإفرازات السالبة لبرامج التكيف الهيكلي ، إن ما يتحقق نتيجة هذه الأفضلية ليس فقط تكاليف أدنى للانتاج ومن ثم مستوى أسعار أكثر مناسبة ، وإنما أيضا إتاحة الفرصة للنشاط الانتاجي كي يستمر ويحتفظ بدوره في توليد المزيد من الدخل والسلع.

وتلعب التعاونيات التي تعمل في مجال التصدير لسلع أعضائها سواء كان ذلك في المجال الزراعي أو الحرفي أو السمكي أو أنواع الخدمات المختلفة نفس الدور التنشيطي لعملية النمو الاقتصادي من خلال ما تخلفه من موارد من النقد الأجنبي وفي نفس الوقت من خلال ما يؤدي اليه التصدير من زيادة في قيمة المنتج وبالتالي دخول المنتجين ويمثل هذا الدور في نفس الوقت أحد العناصر المهمة في برامج التكيف الهيكلي.

(3) الإحلال محل الدولة في ملكية الأصول الخاضعة للخصخصة :

تفيد التجربة العالمية إلى أن الشركات المساهمة المنشأة على النمط التعاوني تلعب دورا هاما متعاظما في مجال الجهود المبذولة لخصخصة القطاع العام في العديد من الدول ، فمن خلال ما قام به العاملون في هذه المنشآت بتكوينهم تعاونيات تولت شراء هذه الأصول وإدارتها لصالحهم ومن خلال ما قامت به العديد من التنظيمات التعاونية من الحلول محل الدولة في ملكية العديد من أصول المنشآت العاملة في مجالات النقل والتوريد والتسويق وغيرها من الخدمات أمكن الحفاظ على هذه الأنشطة وما تؤديه من خدمات عند مستويات تكلفة مقبولة ، وأيضا إلى الحفاظ على مصالح العاملين بها وتيار الدخل الناشئ عن هذه الوظائف بالإضافة إلى ما إتاحة ذلك من خلق عدد كبير من فرص العمل . وفي كثير من هذه المنشآت التعاونية يحصل الموظفون الملاك للأسهم بالإضافة إلى مرتباتهم على دخول في شكل أرباح يدرها ما يملكون من أسهم، وقد ثبت إرتفاع الانتاجية في المنشآت التي يجمع فيها الموظفون بين ملكيتهم لرأس المال

واشترآكهم بشكل إيجابي في عملية صنع القرار وبالتالي يتأتى لهذه المنشآت قدر أكبر من الفرص لاستمرارها في بيئة الأعمال المحيطة بها.

(4) دعم وتطوير أنشطة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد :

في البلاد النامية وفي ظل ظروف تطبيق برامج التكيف الهيكلي وما ينطوى عليه من تخفيف من قبضة الدولة على السوق والادارة الاقتصادية بشكل عام فإن حجم القطاع الغير رسمي يتزايد ويتضخم دوره في الأداء الاقتصادي للمجتمع وما يرتبط بذلك من مصالح اجتماعية ، ويعانى هذا القطاع في ظل هذه الظروف من صعوبة الحصول على التمويل المناسب بنفس الشروط والتسهيلات المتوفرة لمنشآت القطاع الخاص بما يعيق دور القطاع غير الرسمي في عملية التنمية ، ويحد من قدرته على التوسع وخلق فرص عمل دخول إضافية ففي ظروف إعادة الهيكلة يتم التضييق على منح الائتمان بشكل عام في الوقت الذي لا تملك فيه معظم وحدات القطاع غير الرسمي ما تستطيع أن تقدمه للمصارف المختلفة كضمانات للحصول على ما يلزمها من قروض لممارسة أنشطتها المختلفة بشروط مناسبة ولا يبقى أمامها إلا اللجوء الى المقترضين الأفراد بما يقرضونه من شروط مجحفه على المقترضين تؤدي إلى ارتفاع تكاليف للقروض ومن ثم تكاليف الانتاج وبالتالي تقلل إلى حد كبير من القدرة التنافسية لمنتجات هذه الأنشطة ، وهذا يبرر دور منظمات الادخار والائتمان التعاونية بقدرتها المالية على التوسط بين أعضائها من عناصر القطاع غير الرسمي⁽³⁾ والبنوك المقرضه وذلك بعيدا عن تدخل الدولة ، فانتظام القطاع العام غير الرسمي في منظمات تعاونية سوف يتيح استخدام إمكانيات التعاونية كشخصية اعتبارية لها كيان قانوني تجسد إمكانيات أعضائها جميعهم ومسئوليتهم عن قراراتها في توفير الضمانات المناسبة المطلوبة من المقترضين ، ولا يقتصر دور التعاونيات على مجرد تيسير الحصول على رأس المال اللازم وإنما يمكن للتعاونيات أيضا اذا كانت هي الوعاء التنظيمي لأنشطة القطاع الغير رسمي أن تساهم في تنظيم استخدام الموارد الأخرى الضرورية لسريان العمل بين الوحدات أو المجموعات المختلفة ، ونذكر هنا أهمية اقتسام أماكن العمل في العرض والأسواق لنواتج هذه الأنشطة بطريقة تحفظ مصالح مختلف الأطراف وتضمن استمرارية هذه الأنشطة.

(5) التعاونيات كوعاء لتنفيذ برامج التنمية البشرية :

تؤثر برامج التكيف الهيكلي تأثيرا بالغا على المخصصات الحكومية لمواجهة مجالات التنمية البشرية وتخص هنا بالاشارة البرامج الموجهة لتعليم الكبار والتدريب المهني وإعادة التأهيل للخريجين والعمال والموظفين الذين تأثروا ببرامج الخصخصة ، حيث تسعى مختلف الحكومات الى تبنى برامج مدعمه دوليا لمواجهة هذه الآثار السلبية والتعاونيات بوصفها منظمات لعون الذات، تتمتع بالانتشار الواسع جغرافيا والتعدد من حيث نوعية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تمارس في إطارها تستطيع أن تلعب دورا هاما من خلال هذه البرامج في الإرتقاء بالمستويات التعليمية والمهارية لأعضائها وأعضاء المجتمع الآخرين وهي

(3) يقصد بالقطاع غير الرسمي الوحدات الاقتصادية التي تتألف بصورة رئيسية من منتجين وتجار مستقلين يشتغلون بأنفسهم وبرأسمال محدود ويستخدمون تكنولوجيا بسيطة وانتاجيتهم منخفضة إلى حد كبير وهم لذلك لا يحصلون إلا على دخول محدودة وغير منتظمة.

بذلك تساهم في حفزهم للعمل وخلق الثقة في نفوسهم وتوفر الفرصة للمتضررين من برامج الخصخصة لإعادة التأهيل ومن ثم الإلتحاق بأعمال جديدة.

(6) التعاونيات لمواجهة البطالة :

تتبنى معظم الدول العربية التي تطبق سياسات اقتصادية اصلاحية تطبيق برامج للتشغيل وبالذات للوافدين الجديد لسوق العمل والمتضررين من برامج الخصخصة، وغالبا ما تقوم هذه البرامج على إتاحة قدر من التسهيلات الائتمانية من خلال الجهاز المصرفي أو بعض الوكالات الحكومية ، والصعوبة الرئيسية التي تواجه هذه البرامج هي كيفية ادارتها مع غياب الضمانات التي تقدم مقابل هذه التسهيلات ، وهنا تبرز التعاونيات كمنظمات أهلية تقوم على أسس عون الذات والادارة الديمقراطية فتوفر البيئة المناسبة لنجاح هذه البرامج من خلال ما يتوفر لها من انتشار جغرافي يطول معظم التجمعات السكانية في البلاد ، وما توفره من خفض في التكاليف والنفقات وكذلك ما توفره من ضمانات ضرورية للحصول على التسهيلات الائتمانية ، وبذلك يمكن من خلال التعاونيات التي تنشئ لاستيعاب المستفيدين من هذه البرامج وضمان النجاح لها. كما أن التعاونيات وبعيدا عن البرامج الحكومية يمكن أن تصبح وعاء لتجميع الامكانيات البشرية الفردية وتكوين كيانات تعاونية تضمن تكامل هذه الامكانيات والكفاءات البشرية بما يوفر لها فرصة أفضل للاستخدام والعمل وكذلك يرفع من كفاءتها ويرقى مهاراتها ، وليست فكرة تعاونيات المقاول الصغير ببعيدة عن هذا الاطار ، وهي التعاونيات التي تضم في عضويتها خريجين أو طالبى عمل ذو تخصصات مختلفة لتولى تنفيذ المقاولات المختلفة فى مجالات رصف الطرق والترميمات وتبطين الترع وأعمال الحفر والردم بجانب تنفيذ مشروعات بيئية أخرى انتاجية وخدمية يمكن من خلال التعاونيات أيضا نشر شبكات من الصناعات المغذية حول الصناعات الرئيسية التي تقوم فى ظل سياسات التحرر الاقتصادي وبذلك يمكن توفير العديد من فرص العمل الناتجة آخذين فى الاعتبار الأفضلية لفرص العمل التعاونية من حيث تكلفتها والتي لا تتجاوز 70-75% من فرصة العمل فى القطاعات الأخرى الملتعاونية.

يدخل فى هذا الاطار تعاونيات صاندى الأسماك وكذلك تعاونيات استصلاح الأراضي واستزراعها فكلما النوعين من النشاط يتم فى ظروف بيئية وطبيعية قاسية تعجز الجهود الفردية عن قهرها وفى نفس الوقت فإن التنظيمات الحكومية الاقتصادية لم تثبت فعاليتها فى هذين المجالين ، بينما تأكد فى الكثير من التجارب العالمية والعربية نجاح العمل التعاوني فى تحقيق مردودات اقتصادية من توظيف الموارد البشرية فى هذه الأنشطة.

والتأهيل وإعادة التأهيل والتدريب هي مجالات خصبة للعمل التعاوني ، وتنمية القوى البشرية بشكل عام من المجالات التي تستطيع التعاونيات أن تمارس من خلالها المساهمة فى حل مشكلة البطالة فهن طريق سهولة وبساطة الإمكانيات التي يتطلبها تأسيس هذه الجمعيات والانتشار الواسع الذي يمكن أن تحققه وبالتالي قربها من أماكن توطن الشباب والداخلين لسوق العمل يمكن للتعاونيات أن تقدم لسوق العمل أفواج من ذوى الخبرات المطلوبة المدربين ، بل ويمكنها كذلك استكمال دورها من خلال تأسيس أنشطة يعملون بها على أسس تعاونية أيضا.

(7) التعاونيات وبرامج التشغيل الذاتى :

مع التوسع فى تطبيق برامج التكيف الهيكلى تشجع الحكومة برامج التشغيل الذاتى، والمثل البارز هنا هو مشروعات الأسر المنتجة التي انتشرت فى معظم الدول العربية وهي

مشروعات إنتاجية صغيرة تقوم أساسا على العمل العائلي ، إلا أن أخطر المشاكل التي تواجه هذه المشروعات هي تلك المرتبطة بتوفر خامات الإنتاج وكذلك تلك المرتبطة بتسويق المنتجات ، وبالطبع تعاني هذه المشروعات أيضا كغيرها من الوحدات الخاصة من عدم التنسيق مع بعضها وبالتالي مخاطر ركود الإنتاج وعدم تصريفه بالإضافة إلى رداءة المواصفات غالبا في معظم هذه المنتجات والتعاونيات في هذا المجال لديها الكثير يمكن أن تقدمه فإنضمام هذه الأسر في كيانات تعاونية يتيح التمتع بمزايا العمل التعاوني الذي يمكن أن يوفر لهم :

- ضمان الحصول على مستلزمات الإنتاج بشكل منتظم وبأفضل الأسعار.
- تصريف المنتجات من خلال معارض يمكن أن تقيمها التعاونيات لهذا الغرض أو من خلال وحدات البنين التعاوني الأخرى.
- ضمان التنسيق بين مختلف المنتجين منعا للتزاحم والمضاربه.
- تدريب الأعضاء المنتجين ورفع مهاراتهم وتحسين أدائهم من خلال برامج تدريبية تصمم لمختلف الأنشطة وبذلك ترتفع جودة المنتجات ويسهل تسويقها بأسعار أفضل.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن التعاونيات في السنوات الأخيرة قد أستوعبت ثقافة المشروع الحر وهناك اعتراف بالشكل التعاوني للمشروع الخاص وتقبل الآليات التعاونيات للتعامل مع السوق كذلك فإن التعاونيات والادارة التعاونية تقوم في الأساس على مبدأ المشاركة وهو ما يتفق مع مرامي الفكر التنموي الحديث الذي اعتمد على مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار كأحد الخطوات الهامة في عملية التطوير المؤسسي للوحدات الاقتصادية. هذا كله يصب في خانة رفع قدرة التعاونيات على استيعاب وادارة المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

إن تبني النظام التعاوني ونشر الثقافة التعاونية لتكون هي الاطار الذي تنتظم من خلاله جهود تطوير المشروعات الصغرى ، يمكن أن يحقق التغيرات الهامة الآتية : (4)

- 1- إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية الصغيرة في وحدات أكبر (الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب ساعاتها من الساعات المثلى مما يمكنها من الاستفادة من وفرات الساعات).
- 2- انتشار وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع مصادر الطلب والعرض ذات التأثير الفردي غير المحسوس لتصبح ذات فاعلية تمكنها من التصدي للقوى الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في أسواق السلع الأولية أو الوسيطة أو النهائية.
- 3- إنشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المنتجين والحرفيين من استخدام أساليب ومدخلات إنتاجية جديدة لم تكن متاحة من قبل.

(4) راجع مايلي :

- أ) محمود منصور عبد الفتاح - دكتور - وأخرين - الزراعة المتوسطة - الزراعة والثروة السمكية والأغذية والتنمية الريفية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط - المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة - التقرير السنوي - 2006 - مونبلييه.
- ب) محمود منصور عبد الفتاح - دكتور - الزراعة والغذاء في مصر في 2020 - دار الشروق - القاهرة - 2004.

2- العقبات التي تواجه التعاونيات على طريق تحقيق المسؤولية الاجتماعية:

2-1-1- عقبات مباشرة:

ترصد العديد من الدراسات على مدى الاعوام بل و العقود الماضية العديد من المعوقات التي تبدأ واضحة جلية و يمكن رصدها من واقع الممارسات والانشطة التعاونية اليومية وتؤثر بشكل مباشر على الاداء والاسهام التعاونى فى عملية التنمية , ومن ثم تعوق تحقيق المرامى البعيدة للمنظمات التعاونية فى تحقيق اسهام محسوس فى تنمية المجتمع ومن اهم هذه العقبات:-

2-1-1-1- موقف سلبي من الدولة تجاه التعاون و المنظمات التعاونية:

- هنا يمكن رصد العديد من الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال العقدین الأخيرين ضمن ما تدعيه إصلاحاً للقطاع الزراعي والتي كانت لها آثارها السلبية على تطور النشاط التعاوني:

- إصدار التشريعات المناهضة للتنمية التعاونية.(مشروع قانون الضرائب الجديد، قوانين الجمارك .. إلخ)
 - إلغاء الإعفاءات والمزايا التي كانت تتمتع بها التعاونيات.
 - قانون البنك الرئيسي للتنمية والانتماء الزراعي، والذي أفقد التعاونيات أي دور حقيقي في الزراعة المصرية وجعل البنك وفروعه أصحاب الاختصاص فيما كانت تقوم به التعاونيات من مهام ولكن على أسس تجارية.
 - ذلك بالإضافة الى القيود العديدة التي ترد فى التشريعات التعاونية ذاتها على استقلال وحرية التعاونيات.
 - مصادرة ممتلكات التعاونيات وأصولها بداية من بتروال التعاون وانتهاء بمقرات ومخازن الجمعيات الزراعية ودون تعويض، ومرورا بمساهمة الحركة التعاونية فى رأسمال بنك التسليف.
 - عدم الاستجابة لرغبات التعاونيين فى إصدار التشريعات المناسبة التى تضع الاطار التشريعى لانطلاقه تعاونية وتضمن العلاقة بين التعاون وأجهزة الحكومة.
 - الهيمنة الحكومية على المؤسسات التعاونية وسيطرة جيوش الموظفين على الهيئات التعاونية وتوجيه أمورها.
- وهى كلها مواقف سلبية تتم عن موقف سلبي تأخذه الدولة من التعاونيات ولا تريد فتح ملفها لعلاج أوجاعه.

2-1-2 - ثقافة تعاونية رسمية وشعبية معوقة للتطور التعاونى حيث يمتلك الموظفون والجمهور تصور خاطئ عن التعاون يخلط بينه وبين المؤسسة الحكومية غير الناجحة، ويساعد الاعلام الرسمى أيضا فى هذا الاتجاه بما ينقله من رؤى وتصريحات سلبية لبعض كبار المسئولين عن فكرة التعاون والمنظمات التعاونية وقد أدى هذا الى ضعف الثقة فى الفكرة التعاونية وفى المنظمات التعاونية.

3-1-2 هياكل تنظيمية وإدارية غير متوازنة وأصابها الجمود فى الكثير من المنظمات التعاونية بالإضافة الى عدم وجود أى نظم إحصائية أو قواعد بيانات يعتمد عليها فى ادارة وتخطيط هذا القطاع.

4-1-2 ضعف أنشطة التدريب والتثقيف التعاونى وشكليتها فى معظم الاحيان.

5-1-2- غياب المصادر التمويلية المناسبة التي تواجه التعاونيات من خلالها تزايد أعبائها المالية من نفقات جارية واستثمارية مع تقلص حجم مواردها وإلغاء معظم المزايا التي كانت تتمتع بها في السابق.

6-1-2- أصاب التعاونيات ما أصاب كل قطاعات المجتمع من ضعف في الإنتاجية وسيطرة البيروقراطية والفساد وتغليب المصالح الفردية على الصالح العام، وقد أدى تفشى ذلك كله الى نوع من عزوف الاعضاء عن المشاركة في الانشطة التعاونية بشكل إختياري ، وفقدانهم الثقة في منظماتهم والقدرة على إصلاح أحوالها ، ويتجلى ذلك في عزوف الاعضاء عن المشاركة في اجتماعات الجمعيات العمومية وغيرها.

7-1-2- تأثر التعاون بالتحويلات التي حدثت في السياسة الاقتصادية بوجه عام والزراعية بوجه خاص والتي أفضت الى تسييد سياسة التحرير للقطاع واعتماد آليات السوق في توجيه الموارد وقد أدى ذلك الى تغير البيئة الاقتصادية التي كانت تعمل في ظلها التعاونيات.

نتيجة إلغاء الدعم ، تحرير سعر الفائدة ، التحرير النسبي لسعر الصرفالخ من اجراءات وأصبح عليها أن تعيد النظر في أساليب عملها واستراتيجياتها لكي يمكنها الاستمرار.

إن هذا الكم الهائل من المشاكل والمعوقات تدفعنا للتساؤل حول كيفية تمكين التعاونيات من أداء دورها في تنمية وتطوير الاقتصاد والمجتمع ، وكيف يمكن للتعاونيات المصرية أن تحقق ما سبق الإشارة إليه.

2-2- وبالإضافة الى هذا المستوى من العقبات التي تواجه العمل التعاوني فانه يمكن رصد مجموعة اخرى من العقبات المرتبطة بالفهم الاعمق لدور ومكانة التعاونيات في الاقتصاد الوطني , وكذلك بالنظرة الكلية لمكانتها ودورها في المجتمع.

1-2-2- واول هذه العقبات ما اصطلح على تسميته في علم اقتصاد المؤسسات بظاهرة الانتفاع المجاني و ماتودى الية من الافتقار الى الحوافز. حيث يرى فكر الاقتصاد المؤسسى في تناولة لما يقابل العمل الجماعى من مشاكل ان مبادئ التعاون والتقليدية هي أساس المشكلات التي تعاني منها المنظمات التعاونية التقليدية، حيث تفترض هذه المبادئ ان منفعة العضو تتولد أساساً من استخدامة للخدمات التي تقدمها التعاونية وليس من ملكيته لحصة فيها، فالعضو دائماً يقارن بين ما يمكن أن يحصل عليه من مساهمته التعاونية وما كان يمكن أن يحصل عليه في حالة وضع هذه المساهمة في مشروع خاص او في أصول أخرى حيث تكون حقوق الملكية محددة وقابلة للتداول ولارتفاع قيمتها مع الزمن ولها عائد علي الاستثمار.

ويري أصحاب هذا الرأي أن تطبيق التعاونيات للمبادئ التعاونية بشكلها التقليدي يولد مجموعة من المشكلات التي تقود إلي افتقار الأعضاء للحوافز علي الاستثمار في التعاونيات، ومن اهم هذه المشكلات , مشكلة الانتفاع المجاني – ومشكلة الافتقار للحوافز علي الاستثمار – ومشكلة إدارة المحفظة وأختلاف مستوي المخاطرة الذي تقبله التعاونية عن ذلك الذي يقبله العضو الفرد، ومشكلة عدم قدرة المجلس المنتخب علي السيطرة الفعالة علي صنع القرار بالإضافة إلي مشكلة تعارض المصالح بين جماعات الأعضاء وتأثير ذلك علي القرارات الإدارية.

والمقصود بمشكلة الانتفاع المجاني هو حصول البعض علي مزايا تم تحقيقها من خلال جهود الآخرين كأن يستفيد المزارعون غير الأعضاء في التعاونية من جهود التعاونية في تقوية القدرة التفاوضية لأعضائها، أو كان يستفيد الأعضاء الجدد من جهود الأعضاء القدامي في التعاونية دون أن يقدموا نفس الجهد أو الاستثمارات ويؤدي هذا إلي تساوي توزيع الحقوق بين الجميع - إلي افتقار الأعضاء روح المبادرة والتطوير، ويؤدي اعتبار العضو لنفسه كمستخدم لخدمات الجمعية وليس مستثمراً فيها إلي افتقار الحافز علي الاستثمار الطويل الأجل في المشروعات التعاونية.

2-2-2- الأوجه السلبية للشبكة الواسعة من العلاقات مع أجهزة الدولة والمنظمات الأخرى:

ان هذه الشبكة الواسعة من العلاقات تجعل التعاونيات تواجه بقوى اجتماعية وسياسية متباينة المواقف تجاه الحركة التعاونية ومبادئها وتنظيماتها فهناك أنصار التعاون التقليديون المتجهون بتلقائية الي الأفكار والمبادئ التعاونية وهي الفئات والشرائح الضعيفة اجتماعيا والتي تسعى لتحسين مكانة التعاون وتقوية ترابطها ومختلف منظماتها بالمنظمات التعاونية. وهناك الفئات التي لا يعينها أمر التعاون وهم الذين يملكون الامكانيات أو لديهم الوسائل التي من خلالها يستطيعوا تلبية احتياجاتهم المادية والاجتماعية والثقافية

وهناك الفئات التي تأخذ موقفا مناهضا للأفكار المبادئ والتنظيمات التعاونية وهي الفئات التي ربما يصل بها عدم وعيها بمصالح المجتمع الي الاندفاع في محاربة التعاون بل وربما تخريبه، ولا يجب أن تفهم الإشارة هنا الي بعض عناصر القطاع الخاص وحدها وانما أيضا وهو الأهم الكثير من الموظفين البيروقراطيين الذين لم يؤهلوا للتعامل مع الحركة التعاونية ووضعهم الظروف في طريق هذه الحركة من خلال الاشراف عليها. وهم من خلال هذه المكانة ربما يؤدي فهمهم المغلوط لأهداف ومرامى التعاونيات الي تخريب علاقاتها بمختلف مكونات النسق البيئي والخط من مكانتها ومن ثم تكيلها واعاققتها عن القيام بدورها في النهوض الاجتماعي وتحقيق مصالح المجتمع. ولئن توفرت في الدول المتقدمة العديد من الآليات والسبل التي تساعد التعاونيات على الحفاظ على مكانتها وتدعيم علاقاتها وأدوارها من خلال النهج الديمقراطي وعمق الوعي بالمصالح المجتمعية وعلى رأسها دور التعاون في هذا الصدد، فان تعاونيات العالم النامي ومن بينها الدول العربية لا تتوفر لها مثل هذه الضمانات ومن ثم تتعرض مكانتها وامكانياتها على أداء أدوارها بايجابية للمخاطر والاهتزازات الدائمة.

2-2-3- الافتقار الي اعادة تقنين مبادئ التعاون و حوكمة العمل التعاوني

فعلاوة على المعوقات النمطية للعمل التعاوني والتي يمكن حصرها في:

- معوقات خاصة بالتخطيط وغياب التخطيط الاستراتيجي كأداة لتحسين الإدارة وتحقيق الكفاءة.
- تدني مستوي الكفاءة الإدارية.
- تدني مستوي الكفاءة التنظيمية.
- تدني مستوي الكفاءة التمويلية والتسويقية.

بما ينعكس أثره في تدني الكفاءة العامة للمنظومة التعاونية ، والتي رفع من درجة حدتها التحولات الجارفة في السياسات الاقتصادية بإتجاه تبني آليات السوق الحر دوناً وعي بعدم توفر المؤسسات الضرورية لمساندة الأسواق ومنع فشلها وبالتالي تحولها من أداة ايجابية لتحقيق التنمية الى أداة لجلب مشاكل سوء التوزيع وارتفاع معدلات الفقر في المجتمعات.

كل ذلك دفع المفكرين وخبراء الادارة والتنظيم الى البحث عن وسيلة لتقليل أثر هذه المشاكل والعقبات والحد منها. وهنا ظهرت مقوله الحوكمة كأداة لتحقيق الحكم الرشيد باعتبارها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية يتم عن طريق إدارة المؤسسة والرقابة فيها بصرف النظر عما اذا كانت تعاونية أو اقتصادية , ولأهمية الحوكمة في نجاح العمل التعاوني خاصة بعد انتشار الفساد والتسيب في مختلف قطاعات التعاون بما أدى لبطئ نموها وتطورها ، وكذلك لإبتعاد الكثيرين عن عضويتها وعدم إقبال الدولة على دعمها وكذلك تخوف المواطنين العاديين من الاستثمار في أنشطتها فقد سعت التعاونيات في العالم أجمع وفي العديد من المنظمات التعاونية الاقليمية والمحلية الى محاولة تكييف معايير وضوابط الحوكمة للنشاط التعاوني بحكم خصوصية هذا النشاط.

وقد تمكن اتحاد التعاونيات الاستهلاكية الانجليزي في مايو 2005 من التوصل إلى " كود أفضل الممارسات " في منظومة من الاجراءات والتدابير التي تعكس تكييفاً لمبادئ الحوكمة مع النشاط التعاوني.

ولا زلنا في منطقتنا العربية على اختلاف اقطارها بعيدين عن الاخذ بهذه الاساليب لضبط العمل وضمان كفاءته, ففي دراسة عن الوضع في جمهورية مصر العربية على سبيل المثال قدمت في الندوة التعاونية العربية حول (معايير ومستويات الجودة في التعاونيات العربية) بعنوان "حوكمة المنظمات التعاونية" مايو 2008 / مدحت أيوب.

أوضحت الدراسة أن من بين نحو 35 مؤشر (تعكس الحوكمة) فإن قوانين التعاونيات المصرية لا تتجاوب إلا مع (5) مؤشرات من المؤشرات.

وأن من بين (8) مبادئ للحوكمة في مجال الرقابة المالية لا توجد أي مادة قانونية في قوانين التعاون تقابل أي من هذه المبادئ.

وأن من بين (5) مبادئ للحوكمة في مجال المراجعة لا توجد أي مادة قانونية تقابلها.

نفس الشيء في قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن السياسات الاجتماعية وكذلك فيما يتعلق بقواعد تجنب تعارض المصالح.

ونجاح التعاونيات يرتبط بتغيير هذه الوضعية وإعادة صياغة قواعد النشاط في التعاونيات بحيث تصبح متجاوبة مع قواعد الحوكمة.

3- نحو برنامج للإصلاح التعاوني:

لقد حاولت الكثير من الدراسات التي أعدت بواسطة أكاديميين ومراكز بحوث وحتى اللجان البرلمانية العديدة التي تشكلت على مدى العقدين الماضيين أن تضع برامج للإصلاح التعاوني، وقد تعددت هذه البرامج واختلفت في الكثير من التفاصيل ولكن فحص هذه البرامج يوصلنا إلى العديد من نقاط الاتفاق التي تشكل فيما بينها برنامج متماسك للإصلاح التعاوني يمكن الإشارة إلى أهم ملامحه على النحو التالي:

3-1- أن تعلن الدولة بوضوح موقفها من القطاع التعاوني دون اللجوء إلى العبارات العامة التي تتكرر في المناسبات السياسية، إذ يجب أن يكون هناك إقرار صريح بأهمية دور التعاونيات كشريك أساسي في عملية التنمية، ونقترح في هذا الصدد أن يصدر عن الحزب الحاكم أو الحكومة أو القيادة السياسية "إعلان مبادئ" يوضح التزام الدولة بما جاء في الدستور حول الملكية التعاونية والنشاط التعاوني بما يلزم كل المسؤولين بالعمل على تمثل هذه النصوص الدستورية في تصوراتهم حول خطط العمل ومناهجه في مختلف قطاعات الاقتصاد والخدمات. على أن يؤيد هذا الاعتراف مواقف وإجراءات عملية تدعم هذا القطاع من أهمها :-

(1) إصدار التشريع التعاوني الموحد الذي يجب أن يعقبه إعادة بناء المنظمات التعاونية من القاعدة على أسس ديمقراطية سليمة متضمنة وصول قيادات تعاونية حقيقية إلى المراكز القيادية في الحركة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن لجنة قانونية وتعاونية رفيعة المستوى قد قامت بإعداد مشروع القانون الموحد ونوقش في مختلف الاتحادات التعاونية وتمت مراجعته بمعرفة منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي لضمان ملاءمته لما جاء في وثائق هذه المنظمات وذلك تحسباً لتعاون مستقبلي تستفيد منه الحركة التعاونية المصرية.

ويجب أن يكون أداة لدعم استقلالية الحركة وكذلك إطار قانوني لتوسيع أنشطتها. ومن أهم المبادئ التي يجب أن يتضمنها هذا القانون الموحد:

- تقنين القواعد الدستورية.
 - تقليص دور الجهة الإدارية وقصره على التسجيل والإشهار.
 - تبسيط المواد ومرونتها.
 - تحقيق ديمقراطية الحركة التعاونية ويترتب على ذلك إلغاء التعيينات بمجالس الإدارة على كافة المستويات .. الإبقاء على طلب من مجلس إدارة المنظمة لحاجتها لبعض الخبرات ويصدر بذلك قرار من مجلس إدارة المنظمة الأعلى.
 - السماح للتعاونيات بإنشاء شركات فيما بينها، وبينها وبين الغير.
 - ترك التفاصيل للوائح والأنظمة الأساسية للاتحادات التعاونية المركزية بما يحقق مصالحها وينمي ويدعم نشاطها.
 - استقلالية الحركة التعاونية واقتصار دور الدولة على الحدود التي تدخل بها في أنشطة الاقتصاد الأخرى، بحيث دور الجهة الإدارية على التسجيل والإشهار.
- (2) إعادة النظر في الهياكل الراهنة للبيان التعاوني وبحث ما إذا كان النظام الهرمي الراهن هبة المناسب للنظام الاقتصادي الحالي أو أن هناك ضرورة للتحويل لنظام آخر.

- (3) تمثيل القطاع التعاوني تمثيلا مناسباً في اللجان المتخصصة والمجالس المتنوعة المسئولة عن إعداد القرارات والاجراءات المتصلة بالشأن الاقتصادي على قدم المساواة مع ممثلي باقي القطاعات الأخرى في المجتمع.
- (4) تزويد الإدارات التعاونية بعدد كاف من الكوادر التعاونية الفنية وبالمعدات اللازمة والحوافز لتمكين من النهوض بالتعاونيات وتوجيهها وبحيث يدرك الموظفون إدراكاً كاملاً مبادئ وأهداف التعاون المتعلقة بالإدارة الذاتية والمشاركة الجماهيرية ، والعمل على إعطاء أولوية لخريجى المعاهد التعاونية عند شغل الوظائف التخصصية.
- (5) وضع برنامج تنفيذي متكامل للتعاون بين التعاونيات فى مختلف الأنشطة التعاونية وتيسير إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين التعاونيات.
- (6) السماح بتأسيس بنك التعاون والى أن يتم ذلك يجب تشجيع التعاونيات على تأسيس الصناديق التمويلية الخاصة.
- (7) البدء فى جهود مكثفة تثقيفية / إعلامية / تدريبية لإعادة نشر الفكرة التعاونية على وجهها الصحيح فى أوساط الجمهور وكذلك العاملين بالجهات الادارية وغيرهم وذلك بهدف تغيير الصورة السلبية التى تكونت لدى هؤلاء من التعاون. وسوف يساعد ذلك على صدور البيان المشار اليه سابقاً.
- (8) تشجيع تأسيس تعاونيات متخصصة وظيفياً فى مجالات رئيسية مثل التسويق والتوريد والتأمين والتصدير ، وإعادة النظر فى التعاونيات المتخصصة سلعياً والتي تتخصص فى خدمات نوعية معينة من الانتاج ، وذلك بما يحقق كفاءة النشاط التعاونى ، وذلك بالإضافة الى دخول التعاونيات فى مجالات التعليم والعلاج والسياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.
- (9) بناء قاعدة بيانات ومعلومات تعاونية على المستوى القومى بما يسهل مهام التخطيط التعاونى ، وتبادل المعلومات بين التعاونيات لمواجهة ما يقابلها من مشكلات.

3-2- بالاضافه الي هذا البرنامج و ما تذخر به الكتب والنشرات التعاونية من توصيات تقوم في اساسها علي استهداف المشاكل المباشرة واقتراح كيفية التغلب عليها وذلك من قبل - علاج مشاكل التمويل والتسويق والتخلف الاداري و التنظيمي الخ فاننا سوف نطرح فيما يلي مجموعه من التوصيات التي تتعلق بجوهر العمل الجماعي والتعاوني والتي يعتبر الاخذ بها هو اساس أي اصلاح مستدام للمنظمات التعاونية

3-2-1- بالنسبة لما تتعرض له التعاونيات من مشاكل من جراء تعاملها مع هذه الشبكة الواسعة من المنظمات و الافراد الحكوميين و غير الحكوميين فهناك:

- (1) ضرورة أن تقوم هذه العلاقات على أسس علمية مبنية على تحليل كافي للبيانات والمعلومات حول موضوع هذه العلاقات بحيث تقوم على أساس الحساب الاقتصادي وتنسيق المصالح وليس فقط على أساس العلاقات الشخصية أو الولاءات المعنوية بين أطرافها.

(2) ضرورة توفير الشفافية التامة فيما يتعلق بعلاقة التعاونيات بباقي أقسام الجهاز الإدارى للدولة منعا لصور عديدة من الفساد الإدارى والبيروقراطى المعوق لحركة التعاونيات.

(3) التركيز على دعم العلاقات التعاونية واعطائها الأولوية في نسق العلاقات التعاونية بما يدعم وحدات القطاع التعاونى.

(4) اعطاء الأولوية بعد ذلك لدعم العلاقات التعاونية مع المنظمات التى تؤدى وظائف اجتماعية وتتشابه في أدوارها مع المنظمات التعاونية.

3-2-2-2- وبالنسبة لما تواجهه التعاونيات من جراء وجود ظاهرة الانتفاع المجانى والافتقار الى الحافز على الاستثمار طويل المدى فى أنشطة التعاونية فان افكار الاقتصاد المؤسسي قد اتجهت إلى ابتكار هياكل وحلول تنظيمية غير تقليدية توفر للأعضاء حقوق ملكية معترف بها ومحفزة للأعضاء على المساهمة فى خلق وصيانة وتطوير أصول التعاونية.

وقد قادت هذه الحلول والهياكل التنظيمية المقترحة إلى إدخال تعديلات جوهرية على هياكل حقوق الملكية التى للأعضاء وبما يضمنه لهم التميز والثقة فى الحصول على حقوقهم وتحفزهم على الاستثمار فى جمعيتهم، وكان من أهم هذه التعديلات هو السماح بحقوق اضافية للأعضاء الذين لهم مشاركات اقتصادية متميزة فى نشاط الجمعية، كذلك أدت هذه الأفكار إلى جواز اللجوء للتعاونيات للحصول على استثمارات وشراكة مع القطاع الخاص بل وفى بعض الاحيان التحول إلى شركات استثمارية⁽⁵⁾.

3-2-3- من الضروري البدء فورا فى اعادة صياغة قوانين التعاون بما يجعلها تعكس متطلبات حوكمة النشاط التعاونى بمختلف صورة، فالحوكمة تتضمن تطبيق مجموعة من القواعد والمعايير التى تحدد العلاقة بين مختلف الأطراف بحيث يكون هناك ضمان لأن تكون علاقات سليمة خالية من الاستغلال و من الانحراف وهى بذلك تنتج أثرا ثانويا يتمثل بزيادة الثقة فى المؤسسات التعاونية وتحولها إلى وحدات جاذبة للاستثمار والتوسع فى أنشطتها، إن تطبيق قواعد الحكومة على الأنشطة التعاونية سوف يودى إلى تحسن الأداء ويزيد كفاءتها ويحسن من سمعتها ويضمن الأعضاء على حقوقهم ويخفف من حدة المخاطر التى يمكن أن تواجه الأنشطة التعاونية وهى بذلك تزيد من إقبال المتعاملين عليها سواء كانوا أعضاء أو غير أعضاء وبالتالي يزداد حجم معاملاتها بما يعود بالفائدة على قدرات التعاونية وإمكانيات تحقيقها لأغراضها.

(5) لمزيد من التفاصيل انظر - الاقتصاد المؤسسي الجديد -إيمان الشاعر - شركاء التنمية القاهرة-2007.

- (1) منظمة العمل العربية – مؤتمر العمل العربى الدورة الـ35 – تقرير المدير العام للمنظمة- شرم الشيخ – فبراير 2008.
- (2) التقرير الاقتصادى العربى الموحد – الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى – 2008.
- (3) المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب فى الدول العربية – مؤتمر العمل العربية – الدورة الـ35 – منظمة العمل العربية- شرم الشيخ – فبراير 2008.
- (4) ممدوح الشرقاوى – دكتور – المشروعات الصغيرة ورؤية مستقبلية لدورها التنموى – ندوة التنمية وتحديات المستقبل ، معهد التخطيط القومى – القاهرة – 1988.
- (5) وثائق واوراق الاجتماع رقم (25) لمجلس وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فى دول الخليج
- (6) تقرير التنمية الانسانية العربية – 2009
- (7) أشرف عبد اللاهى – التعاونيات الزراعية فى مصر – مركز الأرض لحقوق الإنسان – مارس 2010
- (8) المنظمة العربية للزراعة-الكتاب الاحصائى السنوي-2009.
- (9) محمود منصور عبد الفتاح – دكتور- التعاون والتنمية – مصر للخدمات العلمية – 2006.
- (10) محمود منصور عبد الفتاح – دكتور- وآخرين – الزراعة المتوسطة – الزراعة والثروة السمكية والإغذية والتنمية الريفية المستدامة فى منطقة البحر الأبيض المتوسط – المركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة – التقرير السنوى – 2006 – مونايليه.
- (11) محمود منصور عبد الفتاح – دكتور- الزراعة والغذاء فى مصر فى 2020 – دار الشروق - القاهرة- 2004.

- (12) دكتور محمود منصور عبد الفتاح- المدخل التعاونى لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البلدان العربية – منظمة العمل العربية – ندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة – تونس – مارس 2008.
- (13) دكتور محمود منصور- افاق تطور الحركة التعاونية المصرية- امهام و التحديات- كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة- مايو 2010
- (14) دكتور محمود منصور عبد الفتاح – وحدة العمل التعاونى العربى ودورة فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى – منظمة العمل العربية 2010.
- (15) دكتور محمود منصور عبد الفتاح- التعاونيات الزراعية العربية و تحقيق الامن الغذائى العربى- منظمة العمل العربية- دمشق- نوفمبر 2010.
- (16) الاقتصاد المؤسسى الجديد -إيمان الشاعر – شركاء التنمية القاهرة-2007.
- (17) الحركة التعاونية فى الخليج العربى – الواقع والآفاق – سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (12) - 1988